

إشكالية العجز الموازي في الجزائر والحلول المقترحة: دراسة مقارنة للسنوات 2014-2018

The Problem of Budget Deficit in Algeria and the Proposed Solutions: A Comparative Study for the Years 2014-2018

د بیصار عبد المطلب¹، د. فرحات عباس²

abdelmoutaleb bissar¹abbes ferhat²

¹ جامعة محمد بوضياف المسيلة abdelmoutaleb.bissar@univ-msila.dz

جامعة محمد يوضاف المسيلة² abbes.ferhat@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2019/09/16 تاريخ القبول: 2019/12/26 تاريخ النشر: 2019/12/30

1. The first step is to identify the problem or question that needs to be answered.

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز إشكالية العجز الموازي في الجزائر وكذا الحلول المقترحة، حيث تم التطرق إلى الجانب النظري المتمثل في أساسيات حول الموازنة العامة والعجز الموازي وأبرز أسبابه والحلول المقترحة نظريا، ليتم التعرف على واقع العجز الموازي في الجزائر من خلال عرض الجداول الخاصة بالايادات والنفقات ثم المقارنة بينهما باعتماد السنة السابقة كمرجع وهذا بناء على الارقام الواردة ضمن قوانين المالية للسنوات المعنية بالدراسة (2014-2018)، ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة أن ظاهرة العجز بالموازنة العامة هي ظاهرة مركبة معقدة، ولا يمكن إرجاعها إلى سبب وحيد، بل تعود إلى شبكة معقدة من العوامل والمؤثرات التي تسهم في حدوث العجز وتفاقمه، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين أدوات سياسة الميزانية وترشيد الانفاق العام للتقليل من عجز الموازنة.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة - العجز الموازي - الميزانية - النفقات العامة - الإيرادات العامة

E61, E62, H62:JEL تصنيف

Abstract :

The aim of this study is to try to highlight the problem of the budget deficit in Algeria as well as the proposed solutions. The theoretical side of the basics about the general budget, the budget deficit and its main reasons and the proposed solutions in theory were discussed in order to identify the reality of the budget deficit in Algeria. And then compare them by adopting the previous year as a reference and this is based on the figures contained in the financial laws for the years concerned (2014-2018), and the findings of the study that the phenomenon of deficit in the general budget is a complex phenomenon complex, and can not be returned to BP single, but dating back to a complex web of factors and influences that contribute to the occurrence of disability and exacerbations, and the study recommended the need for coordination between the budget policy tools and the rationalization of public spending to reduce the budget deficit.

Keywords: *budaet - budaet deficit - budaet - public expenditure - public revenue.*

المؤلف المرسل: فرحات عباس: abbes.ferhat@univ-msila.dz

1. مقدمة.

تعتبر الموازنة العامة المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطاتها في جميع المجالات المختلفة على اختلاف أنواعها، ومع تعقد المعاملات الاقتصادية للدولة وتعاضم انشغالاتها وتشعب اهتماماتها أصبح من الأكيد إعطاء اهتمام كبير وجدي لصياغة الميزانية العامة بما يكفل تحقيق الأهداف المبتغاة في جميع الميادين والمجالات.

فالميزانية العامة تحتل للدولة أهمية و مكانة كبرى في الاقتصاد الوطني فهي تعبر عن برنامج عمل الحكومة للسنة المالية، و بعبارة أخرى فإن الميزانية العامة للدولة لها دلالة سياسية، اجتماعية واقتصادية إذ يمكن الكشف عن مختلف أغراض الدولة عن طريق تحليل أرقام الإيرادات و النفقات العامة التي تجمععهما وثيقة واحدة تسمى الميزانية العامة، فالنفقات تمثل المبالغ التي تنفقها الدولة بواسطة إدارتها، مؤسساتها، هيئاتها و وزارتها المختلفة للتحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع العام، أما الإيرادات هي تلك الأموال التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة كالضرائب، الرسوم، عوائد أملاك الدولة و القروض لتغطية نفقاتها المختلفة.

فمنذ تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية تزايدت معه وتيرة النشاط الاقتصادي، وهو ما أدى إلى التزايد الكبير في حجم الإنفاق العام مقارنة بحجم نمو الإيرادات العامة، وهو ما يؤدي إلى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة.

سوف نحاول من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على الموازنة العامة وأهم تقسيماتها ومكوناتها، والتعرف على أهم مسببات العجز الموازي في الجزائر، وأهم الحلول المقترحة، وهذا من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي أهم مسببات العجز الموازي في الجزائر ؟ وماهي الحلول المقترحة لمواجهة هذا العجز؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تناول البحث التطرق إلى العناصر التالية:

- أساسيات حول الميزانية العامة للدولة
- ماهية العجز الموازي: أنواعه ومسبباته
- معالجة عجز الموازنة العامة وآثاره
- واقع العجز الموازي في الجزائر للسنوات 2014-2018

2. أساسيات حول الميزانية العامة للدولة

تعتبر الميزانية العامة أداة من أدوات السياسة المالية للدولة، فهي عبارة عن ميكانزمات متعددة تتفاعل فيما بينها مؤثرة و متأثرة بالمناخ الاقتصادي، السياسي و الاجتماعي السائد، فهي تشمل كل نفقات الدولة و إيراداتها التي تقرر مسبقا لسنة على العموم، و لقد تطور مفهوم الميزانية العامة لتصبح المرآة التي تنعكس عليها السياسات الاقتصادية و المالية و الترجمة الرقمية للخطط الاقتصادية و الاجتماعية المستقبلية للدولة.

2.2. مفهوم الميزانية العامة:

نظرا لحدثة هذا المصطلح و تعدد المهتمين به من اقتصاديين سياسيين، اجتماعيين و قانونيين، واختلاف مواقف المفكرين الاقتصاديين حول مسألة تدخل الدولة أو عدمه في النشاط الاقتصادي، أدى بهذا إلى صعوبة إيجاد تعريف موحد للميزانية العامة. و من بين التعاريف التي أطلقت عليها نذكر منها:

" الميزانية تتشكل من الإيرادات و النفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها". (محززي، 2005، صفحة 383)

" الميزانية توقع و إجازة للنفقات العامة و للإيرادات العامة عن مدة مقبلة غالبا ما تكون سنة". (العلال، 2003، صفحة 86)

" الميزانية وثيقة مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة، تحدد نفقات الدولة و إيراداتها خلال فترة زمنية متصلة". (حسين، 2006، صفحة 13)

نستنتج من هذا التعريف ما يلي:

- أن الميزانية وثيقة مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة، ومعنى هذا أنه قبل المصادقة كانت في حكم المشروع، و بعد مصادقة السلطة التشريعية المختصة، تصبح في حكم القانون الذي يخول للسلطة التنفيذية تحصيل الإيرادات و جباية الضرائب بالشكل الذي ورد بالميزانية.

-تحدد نفقات الدولة وإيراداتها، أي بيان مفصل لما تعتزم الدولة على إنفاقه و بيان مفصل عن الإيرادات اللازمة لتغطية الإنفاق و مصادر الحصول عليها، بذلك تحدد الميزانية بوضوح السياسة المالية للدولة و مشروعاتها.

- خلال فترة زمنية متصلة، و جرت العادة أن تكون هذه الفترة محددة بسنة و قد يحدث في بعض الأحيان أن تكون أقل أو أكثر من سنة، وذلك في حالة إرادة تغيير موعد بدء السنة المالية.

- فالقاعدة عموما هي مدة سنة مقبلة، وهذا ما يميزها عن الحساب الختامي الذي يعبر عن إيرادات و مصروفات الدولة خلال السنة المنتهية.

فالميزانية العامة هي نظرة توقعية لإيرادات ونفقات الدولة لمدة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة تخضع لإجازة من السلطة المختصة، ومن هذا التعريف يتضح إن الميزانية تتضمن عنصرين أساسيين هما: الأول: التوقع، والثاني الإجازة.

فالتوقع يعني أن الموازنة العامة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها أي ما ينتظر أن تنفقه السلطة التنفيذية وما يتوقع أن تحصله من إيرادات خلال فترة لاحقة. ومدى الدقة في التقديرات يشكل عاملا مهما في كسب أعمال الحكومة من قبل والسلطة التشريعية، فهناك نفقات يسهل تقديرها بدقة على افتراض استمراريتها مثل رواتب الموظفين، كما هناك أنواع أخرى يصعب تقديرها حيث يعتمد تقدير على عوامل يصعب السيطرة عليها مثل النفقات الاستثمارية أما تقديرات الإيرادات العامة فإنها تتأثر بالنشاط الاقتصادي للفترة اللاحقة. لهذا عند تقدير كل من الإيرادات والنفقات العامة لابد من وضع تقديرات للوضع الاقتصادي والاجتماعي المتوقع أن يكون خلال نفس الفترة،

أما الإجازة فيعني أن الموازنة تعد بمثابة خطة عمل الحكومة لفترة لاحقة، غير أنها تبقى في شكل مشروع أو اقتراح موازنة غير قابلة للتنفيذ إلا بعد قبولها من طرف الشعب عن طريق ممثليه في البرلمان، أي أنّ الموازنة العامة تصدر بموافقة السلطة التشريعية واعتمادها.

كما يقصد باعتماد السلطة التشريعية للميزانية العامة هو الموافقة على توقعات الحكومة بالنسبة للنفقات والإيرادات العامة لسنة قادمة كما تتضمن خاصية الاعتماد أيضا منح السلطة التنفيذية الإذن المسبق بالإتفاق وتحصيل الإيرادات، وبالتالي الموازنة العامة لا تعتبر نهائية إلا بعد اعتمادها من السلطة التشريعية، وبعدها يعود الأمر إلى السلطة التنفيذية (الحكومة) مرة أخرى تقوم بتنفيذ بنود الموازنة العامة بالإتفاق والتحصيل في الحدود التي صدرت بها إجازة هذه السلطة قصد تحقيق أهداف المجتمع.

2.2. الطبيعة القانونية للميزانية العامة:

باعتبار أن الميزانية العامة وثيقة مالية رسمية فانه يصعب تحديد طبيعتها القانونية. فهل هي عمل تشريعي أم عمل إداري؟

للإجابة على ذلك ظهرت ثلاثة آراء فقهية: (العلا، 2003، صفحة 88)

الرأي الأول: الميزانية هي قانون أي عمل تشريعي، كباقي القوانين الصادرة عن البرلمان طبقا لأحكام الدستور ووفقا للنظام الداخلي لمجلس البرلمان، فهي قانون من الناحية الشكلية والموضوعية.

الرأي الثاني: الميزانية العامة هي عمل إداري لأنها مجرد تخمينات للنفقات و الإيرادات المستقبلية، إذ لا تحتوي على قواعد عامة و مجردة و ما موافقة البرلمان إلا لإعطاء الموظف المالي صلاحية ممارسة عمله.

الرأي الثالث: الميزانية العامة عمل مختلط (قانوني و إداري)، حيث يرى الفقيه Duguít بان أحكام الإيرادات العامة (خاصة الضرائب) هي عمل قانوني تشريعي، أما ما تعلق منها بالنفقات فهو عمل إداري.

3.2. عناصر الميزانية العامة:

رأينا أن الميزانية عبارة عن توقع و إجازة لنفقات و إيرادات الدولة في فترة زمنية محددة، ومن هنا نستخلص أن الميزانية فيها عنصرين إثنيين هما: النفقات و الإيرادات.

أ. تعريف النفقات العامة:

هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة. و يتضح من هذا التعريف أن عناصر النفقة هي:

- " إستعمال مبلغ نقدي " حيث تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع و الخدمات اللازمة لممارسة نشاطها و يعتبر الإنفاق النقدي هو الوسيلة العادية لذلك.
- " صدور النفقة من شخص معنوي عام " حيث أنه لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر من شخص معنوي و الأشخاص المعنوية هي تلك التي تنظم قواعد القانون العام علاقتها بغيرها و تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة.
- و الأشخاص المعنوية العامة هي: الدولة، الولاية، البلدية و المؤسسات و الهيئات العامة.
- و تبعا لذلك لا يعتبر المال الذي يخرج من ذمة شخص طبيعي نفقة عامة و إن كان هدفه تحقيق مصلحة عامة كبناء مدرسة أو مستشفى فلا بد إذن لإبقاء النفقة العامة أن تخرج من ذمة شخص معنوي عام بقصد تحقيق مصلحة عامة.
- " تحقيق مصلحة عامة أو نفع عام " حيث يجب أن تكون غاية النفقة و هدفها تحقيق نفع عام يعود على جميع المواطنين لا على فرد معين بالذات".

ب. تعريف الموارد العامة:

هي كل المصادر التي تحصل منها الدولة على الأموال لتزويد خزينتها بهدف إشباع الحاجات العامة للمواطنين، فالإيرادات العامة بالإضافة إلى وجهها التقليدي المتمثل في تغطية النفقات العامة فهي أيضا أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي و الاجتماعي إذ أصبحت أداة لمحاربة التضخم عن طريق إمتصاص بعض القوة الشرائية من السوق أو للتوجيه الإستثماري و أداة لإعادة توزيع الثروات و الدخول بما يضمن التقريب بينها.

كما يمكن تقسيمها حسب دوريتها لهذا فهناك الموارد العادية و الموارد الغير العادية

- الموارد العادية: يقصد بها الموارد التي تغترف الدولة منها الأموال كل سنة بدون انقطاع وهي تتنوع بين الضرائب ، الرسوم والدومين (ممتلكات الدولة)

- الموارد غير العادية ومن أهمها القرض العمومي...

3. ماهية العجز الموازي: أنواعه ومسبباته

تعتبر مشكلة عجز الموازنة العامة من المسائل و القضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم، فهي من المشكلات المالية المتميزة بتطويرها الذي يصيب كافة المجالات: الاجتماعية السياسية و الاقتصادية في ظل تقلص المواد و اتساع الحاجات . وقد تعدت المشكلة كونها قضية تواجهها دول العالم الثالث، بل و حتى الدول الصناعية المتقدمة أصبحت تنظر إلى عجز الموازنة العامة كمشكلة حقيقية تتطلب تخطيطا دقيقا و جهدا كبيرا .

1.3. مفهوم عجز الموازنة العامة:

يمثل عجز الموازنة العامة للدولة إحدى الظواهر الأساسية للمالية العامة، ويقصد بالعجز في الموازنة "زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الميزانية العامة". (دردوري، 2014، صفحة 114)

ويعرف العجز الموازي أيضا بأنه: "قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة". (المطلب، 2003، صفحة 92)

فعجز الموازنة ما هو إلا رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها.

2.3. أنواع عجز الموازنة:

العجز في الموازنة العامة للدولة أشكال متعددة ومختلفة نذكر منها مايلي: (المطلب، 2003، صفحة 77)

أ. **العجز الجاري**: يعبر العجز الجاري عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالإقتراض، ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحا منها الإنفاق الحكومي لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة، بمعنى آخر هو ذلك الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية.

ب.العجز الشامل: يحاول العجز الشامل توسيع مفهوم العجز ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي جميع الكيانات الحكومية الأخرى كالهيئات المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة، ومنه يصبح العجز مساويا للفرق بين مجموع إيرادات الحكومة والقطاع العام، ومجموع نفقات الحكومة والقطاع العام، بحيث أن هذا العجز لا بد من تغطيته بإقتراض جديد، إضافة إلى ذلك فهذا العجز يقدم صورة وافية لكل أنشطة الكيانات الحكومية دون اقتصارها على الحكومة المركزية والتي لا تشكل إلا جزءا منها.

ج.العجز الأساسي: يستند هذا النوع من العجز على استبعاد الفوائد المستحقة على الديون، فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق وليست نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة، ويهدف هذا المقياس إلى التعرف على مدى التحسن أو التدهور الذي حدث على المديونية الحكومية نتيجة للسياسات الميزانية الجارية، ويقدم أيضا تقييما على مدى القدرة على تحمل العجز الحكومي، ويعرف هذا النوع من العجز بالعجز بدون فوائد لاستبعاده لجميع إعمادات الفوائد، حيث يهدف هذا المقياس إلى التعرف على تحسن أو تدهور مديونية الحكومة نتيجة للسياسة الميزانية الجارية، ولكن ما يؤخذ على هذا المفهوم استبعاده لعنصر هام من عناصر العجز في الدول النامية وهو الفوائد المستحقة على الديون الخارجية، والتي أصبحت تشكل عبئا كبيرا على هذه الدول.

د.العجز التشغيلي: وهو ذلك العجز الذي يمثل متطلبات الاقتراض الحكومي والقطاع العام مخصصا منه الجزء الذي دفع من فوائد من أجل تصحيح التضخم، وذلك من خلال معامل التصحيح النقدي، ويحتوي سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءا من النقود لتعويضهم عن الخسائر الناجمة نتيجة لارتفاع الأسعار، فمعظم الدول تعاني من معدلات التضخم، لذا يشترط الدائنون ربط قيم ديونها وفوائدها بالتغيرات في الأسعار.

هـ.العجز الهيكلي: وهو مقياس يحاول أن يحمي أثر العوامل الطارئة أو المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة مثل تغيرات الأسعار وانحراف أسعار الفائدة في المدى الطويل، ويستبعد هذا المقياس مبيعات الأصول الحكومية لأنها تمثل موردا غير عادي، ويبين هذا العجز عجز معدلات نمو

الإيرادات الخاصة عن مسايرة معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجيء أو مؤقت، فهو عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة والتي تكون مؤثرة على العجز المالي إضافة إلى التذبذبات في الدخل المحلي وأسعار الفائدة، وهناك من يستعمل مصطلح عجز الطوارئ من أجل الدلالة على العجز الهيكلي على اعتبار أن المقياس ليس مقياسا هيكليا ولكنه مقياس يحاول إزالة أثر العوامل المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة للدولة، مثل تلك الانحرافات التي تحدث في الدخل المحلي وأسعار الفائدة والأسعار، ومن جانب آخر فصفة الهيكلية لا بد لها من الاستمرار الزمني.

3.3. أسباب العجز الموازي

تعتبر ظاهرة العجز بالموازنة العامة ظاهرة مركبة ومعقدة، بسبب عواملها المتشابكة والمعقدة، وتعدد المؤثرات التي تساهم في إحداث العجز، فبعض هذه الأسباب يعود إلى التغيرات التي تحدث في النفقات العامة، وبعضها يعود إلى التغيرات الحاصلة في الموارد المالية العامة للدولة، والبعض الآخر يرجع إلى أسباب وظروف قاهرة وطائرة خارجة عن إرادة الدولة.

وتتلخص هذه الأسباب في ثلاثة عناصر رئيسية هي: (صبرينة، 2014، الصفحات

(183-173)

أ. **زيادة النفقات العامة:** اهتم علماء المالية العامة كثيرا بدراسة ظاهرة تزايد النفقات العامة، وردها كل فريق إلى أسباب مختلفة، فبعضهم عزاها إلى ازدياد الثروة، ورها آخرون إلى كيفية توزيع هذه الثروة، وردها البعض إلى أسباب سياسية وقانونية، وهذه الظواهر عدة أسباب لخصها البعض في عاملين رئيسيين هما: تكفل الدولة بوظائف جديدة اضطررها للزيادة في الانفاق، وتوسع الدولة في القيام بوظائفها التقليدية، ومن أهم أسباب زيادة الإنفاق العام:

- أسباب إجتماعية بسبب الزيادة الموجهة للخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي نظرا للتزايد المستمر لعدد السكان مما ينتج عنه زيادة في الطلب المحلي.
- زيادة الأعباء الدفاعية والأمنية.

- تزايد أعباء الديون الخارجية والداخلية: مما ينتج عنه زيادة في الإنفاق لسداد الديون والفوائد المترتبة عنها، فإذا كان العجز هو سبب الاستدانة فقد وصل الأمر خاصة في الدول النامية إلى أن أصبحت الاستدانة قائمة من أجل سداد الديون السابقة وفوائد هذه الديون.
- سياسات التوظيف والأجور في الحكومة والقطاع العام: نتج عنه زيادة النفقات للخدمة المدنية، خصوصا بند الرواتب والأجور والمعاشات والمزايا العينية.
- الأزمات الاقتصادية: ففي حالة الرخاء ونشاط الدورة الاقتصادية تتوسع الدولة في وظائفها وتتولى وظائف جديدة، وفي حالة الكساد تضطر الدولة للزيادة في الإنفاق من أجل استعادة النشاط الاقتصادي.
- تدهور قيمة العملة الوطنية: يترتب على انخفاض قيمة العملة المحلية ارتفاع المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يتطلب زيادة النفقات العامة، والتي تكون زيادة في الدخول الاسمية ولا تعود إلى زيادة الدخول الحقيقية. (عماد، 2016، صفحة 282)
- زيادة عدد السكان.
- الكوارث الطبيعية: عند حدوث الكوارث الطبيعية وهي أمور لم تكن ضمن بنود الموازنة كالزلازل والفيضانات والبراكين، فتزداد النفقات العامة من أجل تعويض الخسائر ومساعدة المتضررين.
- ب. قلة الإيرادات:** مع تطور الدولة وتوسعها في وظائفها التقليدية وتوليها وظائف جديدة ازدادت نفقاتها، ولكن هذا التطور لم يساير تطور في الإيرادات العامة، بل نجد أن الدول النامية تعاني من انخفاض في الإيرادات، فهذه الدول تعاني من مشاكل بنيوية في الإيرادات الضريبية نتيجة ضعف هيكل النظام الضريبي وسوء وظائفه، ومن أسباب قلة الإيرادات العامة:
- **انخفاض حصيللة الضرائب:** حيث تتوقف حصيللة الضرائب على عدة عوامل كالدخل القومي وتوزيعه، والفروق الموجودة بين الطبقات الاجتماعية، والهيكل الاقتصادي وأهداف السياسات الاقتصادية، ويرجع أغلب الباحثين ضعف الجهد الضريبي في الدول النامية والدول العربية إلى عدة اعتبارات أهمها:

● انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي نتيجة انخفاض هذا الأخير وهذا ينتج عنه انخفاض في حصيللة الضرائب.

● الاعفاءات الضريبية الموجهة لتشجيع الاستثمار ...

● اتساع التبادلات التجارية التي تتم بصورة عينية الأمر الذي يؤدي إلى عدم معرفة الأموال والأرباح المتداولة لمعرفة الضرائب اللازم دفعها.

● ضعف الجهاز التنظيمي والإداري للهيئة المكلفة بتحصيل الضرائب.

● اتساع نشاط القطاع غير المنظم.

● عزوف المستثمرين في حالات الركود الاقتصادي عن إنشاء مشاريع استثمارية بسبب إرتفاع الضرائب وفقدانهم الأمل في تحقيق أرباح.

ج. سوء التسيير والإنفاق الحكومي المظهري: حيث بأخذ الإنفاق الحكومي المظهري غير الرشيد موارد مالية ضخمة على المباني الحكومية الفاخرة والمهرجانات التي تستهلك أموالاً طائلة دون تحقيق نتائج من ورائها، زيادة على تفشي حالات الاختلاس وإهدار المال العام، وطميش مناطق مقابل استئجار أخرى بمقدرات الدولة واهتمامها، وتراكم الثروات غير المشروعة. (عماد، 2016، صفحة 179)

4. معالجة عجز الموازنة العامة وآثاره

لقد تم التطرق لموضوع عجز الموازنة العامة، وسنحاول أن نستعرض في هذا الجانب، التوجيهات الاقتصادية الحالية المعالجة لمشكلة عجز الموازنة العامة حسب الأسس الدولية و التطبيقات الحديثة.

فمن دول العالم من تنتهج برامج الإصلاح الذاتي لمعالجة المشكلة، و منها من تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية لتمويل عجزها و خاصة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، ومختلف المؤسسات المالية الدولية الأخرى كما يلي: (القادر، 2003، صفحة 05)

1.4. برامج الإصلاح و التنمية الذاتية:

تنتهج كثيرا من دول العالم برامج الإصلاح الذاتية التي تعتمد على إجراءات و طرق علاجية، تختلف حسب طبيعة نظامها المالي و خصائص تهدف هذه البرامج إلى ترشيد النفقات العامة، وزيادة الإيرادات الضرورية بفرض الضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك أي الإبقاء على دور الدولة واضحا في الاقتصاد بما يحقق التنمية الشاملة و التخطيط المحكم، و في إطار برامج الإصلاح الذاتي، و بغية علاج الجزء المتعلق بالموازنة العامة من النظام المالي تلجأ الدولة إلى إتباع أخذ السياسات التمويلية التالية:

أ. سياسة التمويل الداخلي لتغطية العجز في الموازنة العامة: تلجأ الدولة النامية إلى الاقتراض الداخلي عوضا عن طلب القروض من الأسواق العالمية في سبيل ذلك تصدر تلك الدول سندات الخزينة لتمويل العجز في الموازنة العامة، غير أن هذه السياسة قد تترتب عنها بعض الآثار السلبية كزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة .

ب. ترشيد النفقات العامة: وهو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد، فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات و الأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني .

ج. سياسة التمويل الخارجي لتغطية عجز الموازنة العامة: يهدف هذا الإجراء إلى التأثير على ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد احتياطي العملة الأجنبية المتحصل عليها من القروض، أو المحافظة على أسعار صرف العملة المحلية في حدود المعقول التي لا تؤدي إلى حدوث خلل في الموازنة العامة، نتيجة ارتفاع قيمة الدين العام الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية، ويدخل في سياسة التمويل الخارجي لسندات الخزينة التي تستقطب الأموال الأجنبية و استخدام سياسة تشجيع الطلب الخارجي و تنشيطه من خلال تشجيع الصادرات في الوقت نفسه، و هو ما يحقق نتائج فورية، كبيرة، و يقلل من عجز الموازنة العامة، و من الملاحظ أن مثل هذا الإجراء لسياسة التمويل الخارجي، تنتهجه الدول الصناعية و لا يمكن في كثير من الأحيان أن يستخدم بنجاح في الدول

النامية، لأن العبء الذي تستحمله هذه الدول في سداد تلك القروض على المدى البعيد، سيفوق حجم العائدات من هذه القروض .

كما أن هناك العديد من مصادر تمويل العجز على المستوى المحلي نذكر منها على الخصوص ما يلي: (صيرينة، 2014، الصفحات 184-187)

- الاقتراض من البنك المركزي
- الاقتراض من البنوك التجارية
- الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك.
- زيادة الضرائب.

2.4. برامج الإصلاح و اللجوء إلى المؤسسات الدولية:

أ. صندوق النقد الدولي و إشكالية التمويل: يشترط صندوق النقد الدولي لعلاج مشكلة عجز الموازنة العامة، تدعيم مجموعة من السياسات الموجهة إلى القطاع المالي، وهو ما تعمل به الدول الراغبة في الاستفادة من برامجه، وذلك بتطبيق جملة من التدابير المالية و تعديل سياستها القائمة، وهو النشاط الضروري قبل الحصول على الدعم المالي كجزء من عملية التكييف الذي يهدف إليه الصندوق، و يشمل جملة التدابير الخاصة بجوانب المصروفات، ينبغي اتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط الانفاق بما يقلل عجز الموازنة العامة و المصروفات المقصودة لتخفيض هذه النفقات الغير المكتملة و ذلك بالتركيز على الجوانب التالية:

- إجراء الإستقطاعات المالية للقطاعات التي تتحمل التقشف، كقطاع الدفاع و القطاع الإجتماعي و قطاع الإدارة .
- إلغاء المعونات و المصروفات الإستهلاكية التي تشجع النمو و الإستثمار، أي رفع الدعم الحكومي على السلع الضرورية، و حصرها في الفئات المستحق لها، يشترط أن يتم التخفيض في التكاليف المترتبة على هذا الإجراء، كتقليص أعداد الموظفين في القطاع العام .

- أما في جانب الضرائب، فإن البرنامج يوصي بضرورة تطبيق الإصلاحات الضريبية إلى زيادة المرونة وشمولية النظام الضريبي، و تدرج هذه السلسلة ضمن الإجراءات الهادفة إلى زيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع القاعدة الضريبية و تحسين وسائل جبايتها بما يقلل التهرب الضريبي .

- إستخدام سياسة تسعيرية متناسب و كلفة إنتاج السلع و الخدمات .
- إلغاء الدعم الحكومي الممنوع للمؤسسات العامة، و كذا تصفية المشروعات التي تحقق خسارة دائمة و مستمرة .

- كما يوصي الصندوق بإجراء دراسات لعمكانية تطبيق الخصخصة على إعتبار أنها تؤدي إلى تقليل أعباء الأنفاق العام، و زيادة الإجراءات، مما يقلل العبء عن الموازنة العامة و يخفض العجز فيها .

- وفي مجال ميزان المدفوعات يشير صندوق النقد الدولي إلى ضرورة تقليل عجز الميزان التجاري، بتصحيح الثغرة المالية بين الإستثمارات و إدخارات القطاع الخاص و عجز أو فائض الحكومة، كما أن برنامج صندوق النقد الدولي يضع حدودا عليا للإهتمام المصري الداخلي للحكومة و الذي يهدف إلى مراعاة الحدود للقروض الحكومية المسموح بها لتمويل عجز الموازنة العامة.

ب. المعونات الأجنبية: تحتل المعونات والهبات الأجنبية أهمية كبرى بالنسبة لبعض الدول، خاصة النامية منها، الأمر الذي جعل بعضا من هذه الدول، تعتمد بشكل كبير على هذه المساعدات في تمويل عجز موازنتها العامة سواء كان العجز مؤقتا أو مزمنًا، حيث يمكن أن تكون على شكل نقدي، أي توفير الدول المانحة حجم معين من النقد الأجنبي لدولة أخرى تعاني العجز، كما يمكن أن تأخذ شكل مساعدات سلعية كمواد غذائية أو مواد سلعية أخرى.

غير أنه إلى جانب الآثار الإيجابية التي يمكن أن تلعبها المعونات الأجنبية، خاصة المتقدمة منها للدول النامية، في توفير قدر من احتياجاتها التمويلية تساعد في تغطية عجز موازنتها العامة، وتلبية احتياجاتها، فإن الآثار السيئة التي تنجم عنها أيضا كثيرة، يمكن أن نورد

أهمها في النقاط التالية:(صبرينة، 2014، صفحة 187)

- تعمل المعونات على زيادة الأعباء المالية الملقة على عاتق موازنات البلدان النامية، لما يشترط فيها من فوائد عالية.
- تعمل المؤسسات والجهات المقدمة للمعونة على مراعاة مصلحة الدولة المانحة أولاً، وذلك بتشجيع صادرات هذه الدول مثلاً.
- تثير المعونات الاقتصادية الكثير من المشاكل كمشكلة تقييد المعونات الاقتصادية أو مشكلة أعباء انسياب رؤوس الأموال الأجنبية على الموارد القومية للدول النامية في المستقبل.
- ان المعونة قد تستخدم لتحقيق أهداف سياسية لصالح الدول المقدمة للمعونة، مما يجعلها معونات ملوثة على حد تعبير البعض.
- استخدام المؤسسات الاقتصادية الدولية كأداة لتوجيه السياسات الاقتصادية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى التخلف، وتفاقم مشكلة التفكك الاقتصادي والتبعية والارتفاع الهائل لحجم الديون الخارجية وأعبائها، مما يجعل طاحونة المديونية تدور على قواعد من القروض والمساعدات المستهدفة.

2.2. آثار عجز الموازنة العامة للدولة:

عندما تقع أي دولة في عجز في موازنتها العامة تقوم بتمويل هذا العجز بواسطة العديد من الطرق والوسائل، وقد يترك تمويل هذا العجز آثار متعددة وتختلف هذه الآثار باختلاف الطريقة التي يتم بها تمويل هذا العجز، حيث أنه لا بد من التفرقة بين الآثار التضخمية المترتبة على زيادة الاصدار النقدي والائتمان الممنوح للحكومة، والآثار غير التضخمية الناتجة على الاقتراض الخارجي والداخلي، وسوف نتناول كل هذه الآثار فيما يلي: (المغربي، 2010، صفحة 311)

أ. الآثار الناجمة على التمويل التضخمي: يعتبر العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة من الأسباب الرئيسية للتضخم، وقبل التطرق لهذه الآثار نذكر أهم أساليب التمويل التضخمي وهي: (الشقر، 2000، صفحة 314)

- الإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي والذي لا يقابله غطاء حقيقي من السلع والخدمات.

- التوسع في الائتمان الممنوح للحكومة من قبل الجهاز المصرفي بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج الوطني.

وتبرز آثار اللجوء للتمويل التضخمي مايلي:

- فقدان النقود لأبرز خواصها والمتمثلة في خاصية مخزن للقيمة ومنه فقدان العملة قيمتها لدى الأفراد، وهو ما يؤدي بهم للاحتفاظ بأموالهم بالعملات الصعبة، وهو ما يؤثر سلبا على العملة الوطنية وينخفض سعرها مقابل العملات الأجنبية.

- إعادة توزيع الدخل بشكل عشوائي لفائدة الطبقة الغنية على حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة، وهو ما يؤدي إلى تدهور دخولهم الحقيقية بسبب الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار مما يؤثر على مستوى معيشتهم.

- تأثر ميزان المدفوعات بسبب التضخم، فعندما يرتفع المستوى العام للأسعار ترتفع معه التكاليف بالنسبة للقطاعات التي تعمل في التصدير، فترتفع الأسعار النهائية لهذه المنتجات وتندهور قيمتها في السوق العالمي، وبالتالي تنخفض قيمة حصيلة الصادرات، ومن جانب آخر ترتفع حصيلة الواردات بسبب التضخم.

- ارتفاع مستويات التضخم تزيد من تعقد مشكل عجز الموازنة العامة، وذلك جراء عدم استجابة الحصيلة الضريبية للزيادة مع ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب عدم مرونة الجهاز الضريبي.

ب. آثار اللجوء للإقتراض لتمويل العجز: تبرز أهم آثار الاقتراض الداخلي في:

- تتسبب عملية الاقتراض الداخلي في خفض الادخارات في سوق الأموال المخصصة للإقتراض لتمويل الإنفاق الخاص، وهو ما يعني انخفاض عرض الأرصدة النقدية المتاحة لتمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للقطاع الخاص، ومنه ارتفاع أسعار الفائدة ومزاحمة النشاط الخاص.

- تؤثر أداة الاقتراض الداخلي على الاستثمار والنمو الاقتصادي.

- اعتماد الدولة بشكل كبير على الاقتراض الداخلي يؤدي إلى زيادة حجم الدين الداخلي للدولة، وهو ما يثقل كاهلها خصوصا مع ارتفاع الأقساط والفوائد.
- تؤدي هذه الوسيلة إلى تعميق التفاوت في توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقة الغنية وأصحاب رؤوس الأموال.

وما تجدر الإشارة إليه أنه لا يمكن أن لا تظهر هذه الآثار إذا تم استعمال هذه الطريقة التمويلية بشكل جيد وفي الحدود المعقولة.

وتبرز أهم آثار الاقتراض الخارجي في:

- عندما تقوم الحكومة بإتفاق حصة القرض الخارجي لتمويل النفقات الاستهلاكية يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار عند جمود الجهاز الإنتاجي.
- التزايد الكبير في أعباء خدمة الديون الخارجية سواء فيما يتعلق بالفوائد أو الأقساط خصوصا مع الاعتماد الكبير للمقرضين على تعويم أسعار الفائدة.
- يؤدي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلى اقتطاع جزء كبير من حصة صادرات هذا البلد وذلك بسبب ارتفاع معدل خدمة الديون.
- يؤدي تراكم أعباء الديون العامة الخارجية إلى السحب من الاحتياطات الدولية، وهو ما يؤثر على حجمها وبالتالي التأثير على استقرار الأوضاع الاقتصادية في الدولة بشكل عام.

5. واقع العجز الموازي في الجزائر للسنوات 2014-2018 (الشعبية، 2018)

لدراسة العجز الموازي سوف ندرس الإيرادات ثم النفقات مع تقسيماتهما في الجزائر للسنوات المعنية بناء على قوانين المالية، ثم تأتي عملية المقارنة بينهما ليتضح لنا العجز المالي بصورة جد واضحة.

1.5. دراسة مقارنة للإيرادات

يوضح الجدول الموالي تطور الإيرادات من سنة إلى أخرى، حيث أن الأرقام الواردة ضمن الجدول هي أرقام توقعية للسنوات من 2014 إلى 2018 والواردة ضمن قانون المالية الصادر في الجريدة الرسمية بعنوان السنة المالية المعنية

جدول 01: دراسة مقارنة للإيرادات (المبلغ: بالآلاف دج)

2018	2017	2016	2015	2014	
3938047000	3435394000	2961710000	2640450000	2204100000	الموارد العادية
14.63	15.99	12.16	19.79		نسبة التطور %
2776218000	2200120000	1722940000	1577730000	1615900000	الموارد غير العادية
26.18	27.70	9.20	-2.3		نسبة التطور %
6714265000	5635514000	4684650000	4218180000	3820000000	مجموع الموارد
19.14	20.30	11.05	10.42		نسبة التطور العام %

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، متوفرة على الموقع الإلكتروني:

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm> تاريخ الزيارة: 2018/04/07 على الساعة 14:48

الملاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تطور في الموارد العادية من سنة إلى أخرى، ويختلف هذا التطور باختلاف السنوات حيث لا يكتسب الطبيعة التصاعدية، حيث بلغت أعلى نسبة تطور سنة 2015 بالمقارنة بالسنة السابقة لها بنسبة تقدر بـ 19.79%،

أما بالنسبة للموارد غير العادية فكانت سلبية التطور في سنة 2015 ثم تطورت بنسب متفاوتة وبلغت أعلاها نسبة 27.70% سنة 2017، وربما هذا يرجع إلى انتعاش جزئي لأسواق النفط واعتماد سعر مرجعي للبرميل أعلى من السنوات السابقة.

وعلى العموم فإن التطور العام للموارد العامة للدولة تصاعد من سنة إلى أخرى وأخذ منحني تصاعدي وبلغ أعلاه سنة 2017 بنسبة تقدر بـ 20.30%.

2.5. دراسة مقارنة للنفقات

يوضح الجدول الموالي تطور النفقات من سنة إلى أخرى، حيث أن الأرقام الواردة ضمن الجدول هي أرقام توقعية للسنوات من 2014 إلى 2018 والواردة ضمن قانون المالية الصادر في

الجريدة الرسمية بعنوان السنة المالية المعنية، وتم اعتماد السنة السابقة كأساس لحساب نسبة التطور وكذا المقارنة بين السنوات.

جدول 02: دراسة مقارنة للنفقات (المبلغ: بالالف دج)

2018	2017	2016	2015	2014	
4584462233	4591841961	4972278494	4714452366	4335614484	نفقات التسيير
0.16	7.65	5.46	8.73		نسبة التطور %
4043316.025	2291373.62	7965456660	5686031810	4784365720	نفقات التجهيز
76.46	99.97	40.08	18.84		نسبة التطور %
4588505549.025	459413333.462	12937735154	10400484176	9119980204	مجموع النفقات
0.12	64.49	24	14		نسبة التطور العام %

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، متوفرة على الموقع الإلكتروني:

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm> تاريخ الزيارة: 2018/04/07 على الساعة 14:48

الملاحظ من خلال الجدول أن هناك تطور واضح في نسبة النفقات كانت أغلب الزيادات في نفقات التجهيز، ماعدا سنة 2018 التي ربما الدولة تعمل بسياسة انكماشية وكذا التقليل من مناصب الشغل كما هو واضح في تطور ميزانية التسيير لسنة 2018، حيث قدرت نسبة التطور بـ 0.16% مقارنة بسنة 2017، في حين قدرت نسبة التطور العام في النفقات لسنة 2018 ما نسبته 0.12% والتي تعد أقل نسبة تطور مقارنة بالسنوات السابقة.

3.5. دراسة مقارنة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة (العجز الموازي)

يوضح الجدول الموالي تطور النفقات العامة والإيرادات العامة من سنة إلى أخرى، حيث أن الأرقام الواردة ضمن الجدول هي أرقام توقعية للسنوات من 2014 إلى 2018 والواردة ضمن قانون المالية الصادر في الجريدة الرسمية بعنوان السنة المالية المعنية، وتم حساب نسبة العجز بناء على طرح النفقات من الإيرادات للسنوات.

جدول 03: نسب العجز الموازي (المبلغ: بالالف دج)

2018	2017	2016	2015	2014	
6714265000	5635514000	4684650000	4218180000	3820000000	مجموع الإيرادات
4588505549.025	459413333.462	12937735154	10400484176	9119980204	مجموع النفقات
2125759450.975	1041380665.38	-8253085154	-6182304176	-5299980204	الإيرادات - النفقات
14.63	12.26	36	41	42	نسبة العجز %

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، متوفرة على الموقع الإلكتروني:

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm> تاريخ الزيارة: 2018/04/07 على الساعة 14:48

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة العجز بلغت أقصاها سنة 2014 بنسبة تقدر ب 42% وبلغت أدناها سنة 2017 بنسبة قدرت ب 12.26%، وهذا راجع لتقليل النفقات وزيادة الإيرادات الناتجة عن رفع السعر التوقعي لبرميل النفط، وكذا الحرص على التحصيل الجبايي، مع إيقاف المشاريع التي لم تصنف ضمن مشاريع ذات الأهمية والتقليل من مناصب التوظيف، مما نتج عنه انخفاض في النفقات بنوعيتها مقارنة بالسنوات الأخرى.

6. الخاتمة

عرفت مرحلة إنتقال الإقتصاد الوطني إلى إقتصاد السوق تطور كبيرا في المالية العامة، فأصبحت موازنة الدولة تتميز برصيدا السالب و ذلك لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية نفقات الدولة خاصة و أن الإيرادات تعتمد بنسبة كبيرة على موارد الجباية البترولية و هذا ماجعلها تتأثر تأثيرا كبيرا بتقلبات أسعار النفط، ومن أبرز النتائج المتوصل إليها:

- يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة من أهم الأسباب التي تؤدي لمشاكل اقتصادية أخرى مثل ارتفاع التضخم والبطالة وانخفاض نسب النمو الاقتصادي، فهذا المؤشر يؤثر على أداء المؤشرات الاقتصادية.

- ظاهرة العجز بالموازنة العامة هي ظاهرة مركبة معقدة، ولا يمكن إرجاعها إلى سبب وحيد، بل تعود إلى شبكة معقدة من العوامل والمؤثرات التي تسهم في حدوث العجز وتفاقمه، وهي عوامل

ومؤثرات بعضها يعود إلى التغيرات التي تحدث في النفقات العامة، وبعضها الآخر يتعلق بالتغيرات التي تحدث في الموارد العامة للدولة.

– يمكن الالتجاء إلى القروض كمورد غير دوري إذا لم تكن موارد الدولة العادية كافية لتغطية الإنفاق العام، وتعتبر مصدرا استثنائيا من مصادر الإيرادات العامة في المالية العامة.

– رغم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ سنة 2000 إلا أن الإيرادات العامة لازالت تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات من الجباية البترولية رغم تشجيع القطاعات الإنتاجية الأخرى، إلا أن مساهمتها بقيت محتشمة وهو ما يظهر من خلال العجز في الموازنة العامة منذ سنة 2009 بسبب تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ويمكن تقديم مجموعة التوصيات التالية من أجل الحد من حدة العجز المالي في الجزائر كما يلي:

– ضرورة التنسيق بين أدوات سياسة الميزانية وترشيد الانفاق العام للتقليل من عجز الموازنة على حسب الوضعية الاقتصادية في البلد.

– إلزامية محاربة التهرب الجبائي والذي يعتبر من الأسباب الرئيسية لنقص الإيرادات المالية في الجزائر.

– إعادة النظر في المنظومة الرقابية على الموازنة العامة وخصوصا قانون تسوية الموازنة من أجل معرفة الوضعية الحقيقية لها مباشرة بعد غلق السنة المالية في الجزائر.

– العمل على تنشيط مصادر التمويل الداخلية.

قائمة المراجع.

ابراهيم متولي حسن المغربي. (2010). الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي. مصر: دار الفكر الجامعي.

أحمد الشقر. (2000). الاقتصاد الكلي. عمان: الدار الجامعية للنشر.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (07 04 2018).

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

بن حمادي عبد القادر. (2003). تحليل الموازنة العامة في ظل الاصلاحات دراسة حالة الجزائر. الاقتصاد

الجزائري في الالفية الثالثة (صفحة 05). البليدة: جامعة البليدة.

- حسين مصطفى حسين. (2006). المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2003). السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني. مصر: مجموعة النيل العربية.
- غزالي عماد. (2016). الصناديق السيادية ودورها في علاج العجز المالي صندوق ضبط الموارد أمودجا. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، صفحة 282.
- كردودي صبرينة. (2014). ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي. أطروحة دكتوراء. جامعة بسكرة.
- لحسن دردوري. (2014). سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر تونس. أطروحة دكتوراء. جامعة بسكرة.
- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا. (2003). المالية العامة. الجزائر: دار العلوم.
- محمد عباس محرز. (2005). اقتصاديات المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.